تكريس الكيان الصهيوني والاعتراف بدولة اسرائيل ضمن ما يسمى بالحدود الامنة وتحول القضية الفلسطينية من قضية تحرير قومية الى مشكلة لاجئين وتجعل من تجريد الشعب الفلسطيني من السلاح وتصفية حركته الوطنية ثمنا لمختلف التسويات والحلول الكلية والجزئية المطروحة لقضية الاراضي العربية المحتلة خلال عدوان حزيران ١٩٦٧ . وتؤكد القوى الوطنية والتقدمية العربية تأييدها ومشاركتها للمقاومة الفلسطينية في تنفيذ استراتيجيتها في هذا المجال » .

● **الموقف من الديمقراطية وقضية التحرير** : وهنا ايضا انقسم المؤتمرون الى تيارين متمايزين : **التيار الاول** يدعو الى الاكتفاء بما اتفقت عليه اللجنة التحضيرية من صيغ عامة أي التأكيد على الترابط العضوي بين الثورة الفلسطينية والثورة العربية ولكن دون تحديد نقاط الصدام بين الحركة الثورية العربية وبين الرجعية العربية . **التيار الثاني** حاول دفع المؤتمر الى التخلي عن عموماته وتحديد هذه المواقع بالاسم . وكان أشد المدافعين عن هذا الموقف الوفود القادمة من الخليج بالاضافة الى الوفد السوداني . وهنا ايضا تم التوصل الى صيغة معدلة أوضح من تلك التي كانت في مشروع البرنامج السياسي فجاء التعديل كما يلي : « التصدي بحزم للقوى الامبريالية والرجعية في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي التي تشكل كتلة معادية للثورة العربية عن طريق القواعد العسكرية الاجنبية ونهب الثروة النفطية وفتح الباب واسعا أمام التغلغل الصهيوني المباشر وغير المباشر والتفريط بالسيادة العربية على جزر وأراضي المنطقة ومحاصرة حركة الجماهير الوطنية والديمقراطية والانظمة التقدمية بقوة السلاح ... دعم وتأييد الحركة الوطنية الجماهيرية والديمقراطية والمسلحة في تلك المنطقة ونضالاتها والتصدي بحزم لسياسة القوى الصهيونية والرجعية في منطقة البحر الاحمر ، هذه السياسة التي فتحت الطريق للقواعد والنفوذ الصهيوني من أجل السيطرة على مداخل هذا البحر ضمانا لمصالح العدو الصهيوني وللمصالح الامبريالية البترولية ... » كما انه اضيف هدف اخر الى أهداف الجبهة هو التأكيد على الحريات الديمقراطية كضمانة للثورة . وقد تمت صياغة هذا الهدف على الشكل الاتي : « مقاومة كل اشكال القمع الموجهة الى الحركة الشعبية في الوطن العربي والتأكيد على الحريات الديمقراطية للجماهير العربية في التعبير عن ارادتها الوطنية المستقلة في التحرير الشامل وعلى الحقوق الديمقراطية للتنظيمات السياسية والنقابية الشعبية . » وقد تحفظ مندوب واحد فقط على اضافة هذه الفقرة هو مندوب اتحاد قوى الشعب العامل في لبنان .

هذه كانت اهم نقاط الخلاف التي أمكن في النهاية التغلب عليها . أما النقاط التي كان الاتفاق عليها اجماعيا فكانت : — ضمان حرية المقاومة العسكرية والتنظيمية والسياسية — ضرورة النضال من أجل اسقاط النظام الهاشمي العميل في الاردن — الاتفاق على صيغة الجبهة التنظيمية الى حد ان تبادل الترشيح من قبل أطراف مختلفة ايديولوجيا كان ظاهرة ايجابية ملفتة للانظار . فحزب البعث العربي الاشتراكي رشح مثلا مندوب الحزب الشيوعي العراقي لمقعد الامانة العامة كما ان الحزب الشيوعي اللبناني قام بالخطوة نفسها تجاه مندوب حزب البعث في لبنان .

وبالنسبة الى اللجنة التنظيمية فقد أقرت لائحة داخلية تحدد قيام مؤسسات الجبهة الوطنية وطريقة عملها وانعقادها وتعميمها في كل قطر عربي .

نظرة تقييمية : ان ولادة الجبهة الشعبية العربية كان الى حد بعيد حدثا سياسيا بالغ الاهمية يمكن ان يكون له دور فعال في تطوير العمل الثوري العربي اذ أنها المرة الاولى التي يعرف فيها الوطن العربي تنظيما جبهويا على مثل هذا الاتساع وقائما على هذا الحد الادنى الواضح من الاتفاق . وهي بهذا المعنى تشكل قفزة نوعية لا يمكن التقليل من اهميتها ولعل كل تشبيه بجامعة الدول العربية او بالمؤتمرات التي تعقد بين الحين والحين ولا تؤدي الى شيء هو من قبيل سوء النية او التشاؤم المرضي في احسن الحالات . الا ان هذا لا يعني بأي حال من الاحوال ان خطر الوقوع ضحية الشلل التنظيمي او الذيلية ليس واردا خاصة اذا علمنا ان الاحزاب التقدمية الحاكمة ممثلة كلها في الامانة العامة . والنتيجة الايجابية الاخرى التي خرج بها هذا المؤتمر هو تأكيده على الابعاد العربية للثورة الفلسطينية . ان كون المؤتمر قد ركز على ان حركة التحرر العربية ليست مجرد حليفة او سند للثورة الفلسطينية وليس الاثنان مجرد شريكين تلتقي مصالحهما هنا وهناك ضمن افق زمني ما بل